

من أجل الحق في الماء والسيادة الغذائية في تونس

تقييم البصمة المائية لمراجعة السياسات الفلاحية والتجارية

يؤكد المرصد التونسي لل الاقتصاد على الأثر السلبي على توافر ونوعية الموارد المائية التي يمكن أن تحدثها السياسات التونسية لتصدير المنتجات الفلاحية.

(PAS) برنامج التكيف الهيكلي

ضاعف برنامج PAS حجم التجارة التونسية ثلاثة مرات تقريباً بين أوائل وأواخر التسعينيات



تحرير التجارة

استجابة لأزمة الثمانينيات ، فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومة في عام 1986 برنامج التكيف الهيكلي (PAS) ، وهو حل للأزمة وشرط لمنح قرض مالي. يتضمن هذا البرنامج تحرير التجارة الخارجية، والتي لن تتعمق إلا بانضمام معظم دول شمال إفريقيا إلى اتفاقية GAT (موريتانيا 1963)، مصر (1970)، المغرب (1987) وتونس (1990))، ثم إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورومتوسطية عام 1995.

¹ OMC | Renseignements sur l'Organisation - gatt (wto.org)

² Chafik Ben Rouine, "Historique des relations commerciales Tunisie-UE : L'heure du désenchantement ?", Observatoire Tunisien de l'Economie, avril 2017, p.1.

التي تستنزف الموارد المائية

لقد شجع تحرير التجارة على اختيار سياسة فلاحية إنتاجية موجهة نحو الصادرات المرادفة للعملات الأجنبية، بالتوازي مع تحرير إدارة المياه في المناطق الريفية.

في المقابل، سيتم استيراد المحاصيل الأساسية. وهذا هو مبدأ "الأمن الغذائي".

في الواقع، وفقاً لهذا المفهوم البيرالي الذي فرضه البنك الدولي في الثمانينيات، لا يُطلب من الدولة إنتاج احتياجاتها الغذائية طالما أن سوق الاستيراد يسمح بتوفّرها.

هذا المفهوم أيضاً لا يهتم بتأثير محاصيل التصدير على استدامة الموارد الطبيعية المحلية.

في الواقع، هناك محاصيل معينة أو منتجات تصديرية لها تأثير كبير على الموارد المائية في تونس، وفي مناطق معينة على وجه الخصوص.

حالة الحمضيات في الوطن القبلي

تصدير 26 ألف طن من الحمضيات
=
14.560 متراً مكعب من المياه الافتراضية
(2017).

على الرغم من نقص منطقة Cap Bon ، حيث يتم إنتاج الحمضيات ، ويتم تزويدها بالمياد من الشمال الغربي.

حالة إنتاج زيت الزيتون بزغوان

1 كغ زيت زيتون مصدر
= 2.331 لترً من المياه الافتراضية.
النتيجة الرئيسية لهذا الإنتاج هو تفاقم الإجهاد المائي.
(وفقاً لدراسة حالة أجرتها المرصد التونسي للاقتصاد حول شركة التنمية الفلاحية بالزيتونة).

حالة التمور في قبلي

166% من الموارد المائية المتوفّرة في منطقة قبلي مخصصة بشكل أساسى لزراعة التمور.

مواكبة الإنتاج تعنى الاستغلال المفرط للموارد وتملح المياه الجوفية.



المناخ والنموذج الإنتاجي

في سياق أزمة المناخ، يتفاقم استنفاد الموارد الناتجة عن بعض المحاصيل مع انخفاض إمدادات مياه الأمطار وزيادة الاحتياجات بسبب التبخر. في هذا السياق ، فإن المنطق الاستخراجي للحفاظ على الصادرات له حدوده أيضاً، وعلاوة على ذلك، فإن المحاصيل تصبح أقل جودة ...

³ <https://lapresse.tn/114983/lunique-menace-pour-la-securite-de-la-tunisie-la-secheresse-qui-sinstalle>

-16%

نسبة انخفاض إنتاج زيت الزيتون المقدر لموسم جني الزيتون بين عامي 2022 و 2023 وانخفاض بنسبة 22% وفقاً لاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري UTAP مقارنة بمتوسط الإنتاج ملدة خمس سنوات المقدر ب 257000 طن بين عامي 2016 و 2021

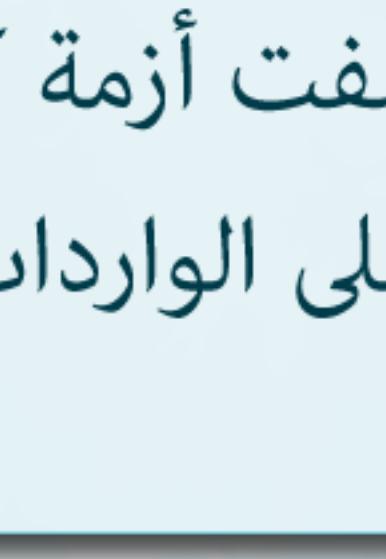
-19.7%

نسبة انخفاض إنتاج التمور بين حملة 2019/2020 و 2018/2019 وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء (INS). على الرغم من الزيادة الطفيفة في المحاصيل الأخيرة ، إلا أنها اتسمت بتراجع جودة المنتج وانتشار الأمراض.

-40%

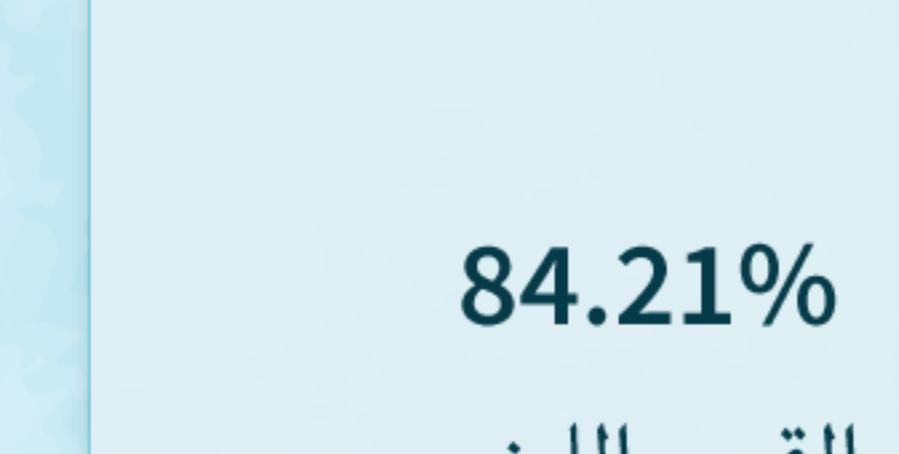
نسبة انخفاض توقعات إنتاج الحمضيات لحملة 2022 مقارنة بعام 2021 وفقاً للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP)

⁴ <https://www.tunisie-tribune.com/202228/09//une-baisse-attendue-de-40-dans-la-production-des-agrumes/>



الاستيراد / التصدير: خطر الاعتماد الكلي

إن تخصيص الموارد المائية الثمينة لمنتجات التصدير، من أجل تكريس مبدأ الأمن الغذائي، ليس فقط قادرًا على توليد الدخل المتوقع، بل يتم أيضًا على حساب رعاية المنتجات الاستراتيجية الأخرى للدولة، وخاصة القمح! ومع ذلك ، كشفت أزمة كوفيد 19 والصراع في أوكرانيا عن حدودها: عندما توقفت التجارة أو كانت هناك زيادة حادة في الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، فإن الاعتماد على الواردات يضع تونس في مواجهة خطر النقص الحاد.



لأنحدر قطاع الحبوب كمثال:

ونتيجة لذلك، فإن خيار تشجيع المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه للتصدير يزيد من الاعتماد على الأسواق، ويعرض الاستهلاك التونسي لصدمات الأسعار الدولية ويعيق تحقيق شكل من أشكال السيادة والاستقلالية الغذائية!
==> أصبحت السياسة التجارية وبالتالي عاملًا في استنفاد الموارد الحيوية في بلد يعاني من إجهاد مائي تفاقم بسبب تغير المناخ، فضلاً عن كونه ناقلاً للعتماد الغذائي للدولة!

معدل الإعالة على المنتجات المستوردة خلال الفترة 2008-2018:

84.21%

القمح اللين

40.69%

القمح الصلب

50.81%

الشعير

57.35%

في المتوسط لجميع الحبوب

-39%

انخفاض في إنتاج الوطني للحبوب

بين 2021 و 2022 (ديوان الحبوب)

استنتاج و توصيات المرصد التونسي لل الاقتصاد

في مواجهة هذا الوضع، الذي يزيد من هشاشة الغذاء في تونس ويهدد الإمكانيات المائية التونسية، يوصي المرصد التونسي لل الاقتصاد بما يلي: العمل نحو رؤية للفلاحة تقوم على السيادة الغذائية بدلاً من الأمن الغذائي، وتفضيل الاحتياجات الغذائية المحلية في المقام الأول وبالتالي حماية الناس الذين ينتجون ويستهلكون.

لتشجيع استخدام صناع القرار التونسي لل بصمة المائية كشبكة لتقييم خيارات المحاصيل، وتعزيز أساليب الإنتاج الفلاحي المستدامة من أجل ضمان استدامة الموارد الوطنية والحق في المياه في جميع أنحاء تونس ولأجيال قادمة.